الاستيضاحات الاسرائيلية، التي نقلها القائم بالاعمال المصري الى الحكومة المصرية، الى ان الرئيس مبارك استجاب لطلب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اذ نقل اليه اكثر من رسالة عبر القائم بالاعمال المصري. وتشير التقارير بهذا الشأن الى رسالتين بالتحديد، وصلتا في ١٨/١٢/١٩٨٥، وفي ٢٤/١٢/١٩٨٥ (هآرتس، ٣/١/١٩٨٦). لكن هذه الرسائل الجوابية لم تحدث التغيير المنشود في موقف الليكود، الذي توقفه بيرس. ففي جلسة لجنة الخارجية والامن التي عقدت للاستماع الى ما تم تحقيقه على صعيد جولات المحادثات والرسائل المتبادلة بين الحكومتين، الاسرائيلية والمصرية، فاجأ شامير اعضاء اللجنة بقوله: «ليس هناك اي اتفاق مع مصر على صياغة حل لمشكلة طابا. فالاتفاق الوحيد الذي جلبه المدراء العامون معهم من القاهرة هو ان المحادثات، اذا اجريت، فستجرى في جنيف وباللغة الانكليزية (عل همشمار، ٢٤/١٢/١٩٨٥). وكرر شامير، في شهادته امام لجنة الخارجية والامن، مواقف الليكود المشككة في ما تم انجازه، وفقاً لتقديرات رئيس الحكومة والمدير العام لمكتبه، الذي سبق له واعلن امام اعضاء المعراخ في لجنة الخارجية والامن، انه في اللحظة التي توافق فيها اسرائيل على التحكيم سيبدأ التطبيع في العلاقات وسيتحول السلام مع مصر الى سلام بارد. وقال شامير ان المصريين ما زالوا يعارضون البحث في الادلة والخرائط الموضوعة قبل العام ١٩٤٨، وتحديداً الخرائط الموضوعة في العام ١٩٠٦، التي تثبت ان منطقة طابا لم تكن ضمن الاراضي المصرية. وقال شامير، ايضاً، ان الكثير من الاتفاقات مع مصر بسقط، وذكّر اعضاء اللجنة بالاتفاق المصري مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبعدم اعادة السفير المصري، وبالتحريض في صحف القاهرة ضد اسرائيل، بما في ذلك الصحف الرسمية. واضاف ان من يعتقد بأن السفير المصري سيعود الى تل ابيب فور بدء المحادثات بشأن طابا «يشتر احلاماً لا اساس لها». واضاف شامير ان اسرائيل تطالب بالتوفيق، لان اللجوء الى التحكيم يضفي بعداً دولياً على الموضوع، الامر الذي ترفضه اسرائيل (المصدر نفسه).

وادت مواقف شامير والليكود هذه الى عدم انعقاد المجلس الوزاري المصغر للمصادقة على ما تم التوصل اليه في جولتي المحادثات اللتين اجراهما وفد المدراء العامين في القاهرة وفي هرتسليا، وفي الرسائل المتبادلة بين مكتب رئيس الحكومة والرئيس مبارك، بدعوى الحاجة الى المزيد من الاستيضاحات والى تثبيت ذلك في رسائل خطية موقعة من الرئيس مبارك. ووفقاً لرأي شامير والليكود، فالوثيقة الوحيدة الموقعة التي وصلت الى اسرائيل هي تلك المؤرخة في ٢٤/١٢/١٩٨٥، لكن الردود التي تضمنتها ليست كافية لتلبية المطالب الاسرائيلية في موضوعي التطبيع والتوفيق. وقال شامير، ايضاً، ان موقفه يستند الى رسالة مبارك الخطية فقط، وانه غير مستعد للاكتفاء بالرسائل الشفهية الاخرى، لانه بامكان المصريين، بعد ذلك، التذكر لما تتضمنه من تعهدات شفهية، كما يفعلون بالنسبة الى خمسين بنداً في مجال التطبيع، معهورة بتوافيعهم (هآرتس، ٦/١/١٩٨٦).

ويتضح من التقارير الصحافية الاسرائيلية التي تناولت ما تم تحقيقه في اثناء جولتي المحادثات على مستوى المدراء العامين، وكذلك في الرسائل الاستيضاحية والردود المصرية عليها، انه تم التوصل الى ما يلي:

١) ان الرسالة المؤرخة في ٢٤/١٢/١٩٨٥، وهي الرسالة الاساسية، تتضمن مبدأ هاماً تتعهد مصر بموجبه بان كل الالتزامات بشأن التطبيع، بما في ذلك عودة السفير، ستنفذ قبل البدء باجراء التحكيم. وهذا يعني انه طالما لم تف مصر بالتزاماتها لن يبدأ مسار التحكيم. ويتضح كذلك ان هذا الامر مثبت في التقرير الاجمالي لوفد المدراء العامين المقدم في شهر أيار (مايو) ١٩٨٥، (جولة المحادثات الاولى). ويتضمن التقرير المذكور التزاماً مصرياً بتحقيق كل الاتفاقات التي تم التوقيع عليها منذ معاهدة السلام (في مجالات السياحة والتجارة والعلاقات الثقافية والحوار السياسي وغيرها)، وان التطبيق سيكون بواسطة